

وتنس الوحدانية الالهية بحسب قولها في بعض ما علم عليها ونيز ما عن غيرها لكن هذه الاصول
غير ثابتة عندكم اما المتفقات فطاهرة لانها في الاصل والاعراض وان كانت ثابتة عندكم حال العدم
بما عارض كجبل من باقوت مثلا والحواسم والاعراض وان كانت ثابتة عندكم حال العدم
لكن الجوامع غير مرفوعة بها حال العدم عندكم واما المركبات فلان التركيب والتأليف
ايضا في حاصل عندكم حال العدم واما الوجود فلا عندكم من الاصول والاحوال قبل الفتح
غير ثابتة بالاتفاق وهذا النقض الجاهل والنقض التفصيلي منه الكبريت وسوران القيد
لا يتعدت انبثت الخارجين لحواسمهم في غير كماله الذين اقروا بهذا الجواب لا يستقيم
على سبب التكميل فانهم غير قابلين بالوجود الذخي عن التباين بان الامتناع والامكان
من الاعتبارات العقلية على ما سبقته والنقضان اذا كانا من الاعتبارات العقلية لا يجب
كون احدهما ثابتا على ما سبقه الخامس في الخال انفق الجمهور على نفيه لان بديهية العقل
حاكمة بما في كل ما ينسب اليه العقل ما ان تكون له تحقق بوجه ما او لا يكون والاول هو الوجود
والثاني هو المعدوم ولا واسطة بين التوسين اللهم الا ان نعتير بالوجود والمعدوم
بغير ما ذكر في قدر نعتير بواسطة وبصير البحث لفظيا وقال في القاضيه ابو بكر الباطلي
من ابرهناشتم من المحتملة واما الحجة من اول انهم رجع عن ذلك واحتموا على ذلك
بان الوجود نصف منسوخ من الموجودات ليس بوجوده والاساوي غيره في الوجود
وهذا لا يكون في وجود الوجود عين ما عينه مخالفه لسائر المعانيات واما به المساواة لا يكون
نفس ما به الجمالفة في وجوده ويزان التسلسل والاعلوم انه لا ينصف عما فيه
وهو نصفه قائم بالوجود على ما قررنا فيثبت صفته بوجوده والاعلوم قائم بوجوده

لان ما عينه هم

والنفي

والا نفي بالخارج الازدك وبان السواد يتكامل البياض في اللونية وبجائته في السواد به
اي في خصوصية السواد فان وجد اكد اللونية والسوادية كان احدهما قائما بالآخر
واللاستيفي كل منهما عن الآخر اي من حيث التركيب والابره عليه العلية الباطنية
في المخلول فلا يلتم منها صفة واحدة لوجوب افتقار بعض اجزاء المركب
الى بعض واذ كان كذلك لزم قيام العوض بالوحدان للزمها في عين اذ
لو كان احدهما جوهر يلزم تركيب العوض من الجوهر فيلزم كون الوحدان جوهر
لانها اجزاء محولة وهو حال على ما سنذكره وان عدلما او احدهما لزم تركيب الموجود
وهو السواد مثلا عن المعدوم وهو طاهر لا امتناع والجواب عن الاول ان الوجود
بوجوده ووجوده ذاته وتحميقه ان الوجود شيء له الوجود والوجود له الوجود اذ
كل شيء فهو حاصل لنفسه فهو موجود بنفسه ويميزه عن سائر الموجودات بقيد سلبه
وسوران وجوده غير عارض للماسية اي ليس متساويا لوجوده صرفا كخلاف طاعة
الموجودات فان وجودها عارض لما عينتها فمتساوية وجودها ووجود
فحسب فلا يسلسل وعن الثاني بان اللونية والسوادية موجودتان قائمتان
بالجسم الا ان قيام احدهما موقوف على قيام الاخرى فلا يلزم قيام العوض
بالوحدان والاستفناء او احدهما قائم بالجسم والاخرى بها والاستفناء منع
او التركيب في العقل لا في الخارج اذ وجود اللون في الخارج بعينه وجود السواد
وليس في الخارج شيء هو اللونية مغاير لشيء هو السواد به بل ليس في الخارج الا الشيء واحد
فاذا وجد في الذهن فصله العقل الى اشياء وركيب منها امر اسمي ما عينه ذلك الشيء